

Distr.: General  
3 December 2010  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية  
الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة  
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في  
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية  
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة  
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، ومنظمة أكينا  
ماما وأفريقيا، ورابطة المرأة الأفريقية للبحث والتطوير، ومبادرة الدعم دون  
الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة المرأة في مجال القانون  
والتنمية في أفريقيا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2011/1



## بيان\*

## نحن، باسم تجمع النساء الأفريقيات،

- ١ - إدراكا منا بأن تعليم وتدريب الفتيات والبنات طوال حياتهن حق أساسي من حقوق الإنسان تلتزم به الدول الأعضاء عن طريق صكوك إقليمية ودولية مختلفة لحقوق الإنسان من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ إلى اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩؛
- ٢ - واعترافا بأنه تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدفين ٢ و ٣ منها، اللذين يرميان إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والمساواة في الحصول عليه، اعتمدت معظم البلدان الأفريقية سياسات وخصصت الموارد الفنية لتحقيق تعميم التعليم الأساسي للجميع، وقد أدى هذا إلى حدوث زيادة كبيرة في أعداد الفتيات والفتيات الذين يحصلون على التعليم؛
- ٣ - وإذ نلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من أنه قد تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في معظم البلدان الأفريقية، ما زال الملايين من الفتيات، وخاصة من الأسر الفقيرة والمجتمعات الريفية، لا يحصلن على التعليم الابتدائي؛
- ٤ - وإذ نلاحظ كذلك أن معدلات استبقاء الفتيات وإكمالهن دراستهن وانتقالهن إلى مراحل أعلى من التعليم لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الفتيان، ويرجع هذا إلى عدة عوامل من بينها تأنيث جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والزواج المبكر والولادة المبكرة، والتنشئة الاجتماعية المنمطة للأطفال من الجنسين، والعبء الثقيل من المسؤوليات المنزلية الذي تتحمله الفتيات، والافتقار إلى المرافق المدرسية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتأنيث الفقر، والعنف القائم على أساس نوع الجنس؛
- ٥ - وإذ نؤكد على أن الفرص المحدودة لحصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب الجيدين وذوي الصلة والمناسبين، بما في ذلك سوء مخططات التوجيه المهني، تسهم في نقص تمثيلهن في الدراسة والعمل في ميداني العلم والتكنولوجيا، وفي المناصب القيادية ومناصب صنع القرار في كل من القطاعين العام والخاص؛
- ٦ - وإذ نشير إلى أن الحكومات تقر بأن التعليم الرسمي وغير الرسمي لحقوق الإنسان يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التعليم الأساسي، إلا أنه ما زال يعتمد على المنظمات غير الحكومية لتقديم هذا التعليم على أساس مخصص الغرض وموارد غير كافية؛
- ٧ - وإذ نشير كذلك إلى أن الحكومات التزمت بزيادة إمكانية حصول المرأة على الفرص

\* صدرت بدون تحرير رسمي.

في مجال العلم والتكنولوجيا ومشاركتها فيه من خلال منهاج عمل بيجين، إلا أن إمكانية حصول المرأة الأفريقية العاملة في القطاع الزراعي على المعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية محدودة بدرجة كبيرة، ولا يرجح أن تستفيد من خدمات الإرشاد الزراعي وبرامج المدخلات الزراعية والتكنولوجيات والبحوث الزراعية المبتكرة؛

٨ - وإذ يساورنا القلق لأنه على الرغم من حدوث زيادة كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية في عدد الفتيات والنساء الأفريقيات اللاتي يحصلن على تعليم وتدريب في مختلف المراحل، لم يترجم هذا بالضرورة إلى زيادة فرص المرأة في العمل أو حصولها على عمل لائق أو زيادة إيراداتها؛

٩ - وإذ يساورنا بالغ القلق لأن عبء الأدوار غير مدفوعة الأجر المضطلع بها في المنزل والرعاية والقائمة على تقسيمات جنسانية تحد من مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر وحصولها على العمل اللائق، مما يسهم في الافتقار الحاد إلى الوقت مما يشكل تحدياً للنساء والفتيات الأفريقيات على أساس يومي؛

١٠ - وإذ نشدد على استمرار وجود قوى اجتماعية ومعايير أبوية تعزل المرأة في أنواع معينة من العمل كثيراً ما تكون ضعيفة وتعاني فيها من وجود فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين، لا سيما في القطاع الرسمي؛

١١ - وإذ نعرب عن خيبة أملنا لأن تكافؤ الفرص للمرأة في قطاع العمل الرسمي ظل مسألة سياسة دون توفر الكثير من الإرادة السياسية أو التنفيذ من جانب العديد من الدول الأفريقية الأعضاء؛

١٢ - وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، نحن منظمات وشبكات حقوق الإنسان الأفريقية، بمقتضى هذا:

### ندعو الزعماء الأفارقة والحكومات الأفريقية إلى ما يلي:

- اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية للتفاوتات بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس والاحتفاظ بهم في جميع مراحل نظام التعليم الرسمي في كل من المناطق الريفية والحضرية، خاصة ما ينبع منها في إطار الأسرة والمجتمع المحلي،
- تنفيذ نهج شامل لتعليم النساء والفتيات عن طريق إدماج مهارات مقومات الحياة الاجتماعية العملية وذات الصلة والمناسبة لأعمارهن، مثل القيادة وصنع القرار، والمهارات التحليلية والمالية، وإدارة العلاقات الثقافية المتبادلة، في المناهج الدراسية،

- الامتناع عن الخطاب الذي يؤكد أن زيادة فرص حصول الفتيات على التعليم يأتي على حساب فرص حصول الفتيان عليه، وتعزيز المساواة بين الجنسين كاستراتيجية تعود بالربح على الجميع من أجل التعجيل بالتنمية في المجتمعات الأفريقية،
- اتخاذ تدابير لإنفاذ تعميم التعليم الابتدائي والثانوي في شكل تعيين ضباط للتغيب عن المدرسة وغير ذلك من التدخلات، لزيادة معدلات قيد واستبقاء كل من الفتيان والفتيات،
- إيلاء الأولوية لتنفيذ استراتيجيات مستدامة للاحتفاظ بالطلاب، بما في ذلك تقديم حوافز واتخاذ إجراءات إيجابية لمشاركة الفتيات في التعليم الثانوي والجامعي وإكماله، مثل الأخذ بسياسات لإعادة إلحاق الأمهات المراهقات بالدراسة،
- التعجيل بتنفيذ السياسات وخطط العمل القائمة التي تلبى الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المعوقات من أجل الحصول على فرص التعليم والتدريب والمشاركة فيهما على قدم المساواة،
- تنشيط وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ برامج محو الأمية الوظيفية الإلزامية للكبار القائمة على أساس الحقوق والتي تشمل اعتمادات للتعليم المستمر وإعادة التدريب تتجاوز محو الأمية الأساسية والحساب، والتي تتاح بلغات محلية لزيادة تيسير تعلم النساء؛
- الأخذ بزمام المبادرة في تطوير وتوفير برامج تعليم حقوق الإنسان من خلال نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية،
- التعاون مع القطاع الخاص لتمويل البحوث، وتعزيز مشاركة النساء والفتيات، في الابتكار والعلم والتكنولوجيا في مختلف مراحل التعليم،
- تحسين مخططات التوجيه الوظيفي التي تدعم الفتيات والفتيان من أجل التعرف على مواهبهم في مجالات تحظى بالاهتمام في وقت مبكر من حياتهم وتوفير آليات مثل المنح الدراسية وبرامج الدروس الخاصة لمشاركة الفتيات في برامج الرياضيات والعلم والتكنولوجيا في المرحلتين الثانوية والجامعية،
- إدخال عنصر في كليات إعداد المعلمين بشأن طرق التدريس التي تستجيب للمنظور الجنساني سواء من الناحية النظرية أو العملية، لدعم المعلمين كي يدركوا أهمية الجانب الجنساني في عملهم،

- الاستثمار في زيادة الاستجابة للمنظور الجنساني وصلته بالمناهج الدراسية والمواد التعليمية لتناسب مع البيئة العالمية الجديدة والمتغيرة على الدوام،
- إنفاذ برامج السلامة المدرسية التي لا تتسامح على الإطلاق للتصدي للتحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد الفتيات من جانب الطلاب والمدرسين والإداريين،
- دعم الدارسين الأفارقة، خاصة جيل الشباب، للمشاركة في تحسين نظام التعليم في القارة عن طريق صياغة سياسات قائمة على الأدلة،
- إتخاذ تدابير فورية لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتتبع حصة المرأة في العمل مدفوع الأجر في القطاعات غير الزراعية،
- تعزيز قدرة المرأة المزارعة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبالتالي مساهمتها في الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد نهج يقودها المجتمع المحلي لتطوير التكنولوجيا واتخاذ تدابير خاصة لزيادة عدد إحصائيات الإرشاد اللاقي يشاركون في خدمات البحوث والإرشاد،
- الاستثمار في التكنولوجيات الموفرة للعمل لمعالجة الأعباء الثقيلة التي تتحملها النساء والفتيات في العمل المتري، وكذلك اتخاذ خطوات ملموسة لعرض عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الإحصاءات الوطنية لتوفير المعلومات لدى رصد الموارد وتعويض النساء عن الوقت الذي يقضونه في دعم الأسر والمجتمعات المحلية والدول،
- التمسك بحقوق ومعايير العمل للمرأة بما في ذلك إجازة الأمومة، والحد الأدنى للأجور، والحق في تكوين نقابات،

#### وندعو الشركاء في التنمية إلى:

- دعم البحوث المحلية بشأن شؤون الجنس والتعليم في أفريقيا لتشجيع تغيير السياسات على أساس دراسات موثوق بها وذات صلة،
- دعم الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والثنائية التي تخلق المزيد من الأعمال اللائقة الرسمية في الاقتصادات الأفريقية وتكفل استفادة المرأة من خلق هذه الوظائف،

### وندعو منظمات المجتمع المدني إلى:

- رصد تخصيص وإنفاق ميزانيات التعليم لكفالة الاستجابة للمنظور الجنساني وضمان مكافحة الفساد،
- إدخال برامج الإرشاد بين النساء في وظائف العلم والتكنولوجيا في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية،
- تكثيف الدعوة بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس في المدارس، والدعوة لمكافحة إفلات رجال التعليم، الذين وجد أنهم قد ارتكبوا انتهاكات جنسية أو غير ذلك من الانتهاكات ضد طلاب، من العقاب.